

مذكرة عامة عدد 43 / 2003

الموضوع : شرح أحكام القانون عدد 63 لسنة 2003 المؤرخ في 4 أوت 2003 المتعلقة بأحكام جبائية لدعم دور شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية في تمويل الاستثمار.

- الملاحق :**
- قائمة قطاعات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتكنولوجيات الحديثة
 - قائمة مناطق التنمية الجهوية
 - قائمة الجهات ذات الظروف المناخية الصعبة والمناطق البحرية الناقصة استغلالاً
 - قائمة الأنشطة التي يمكن ممارستها من قبل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

ملخص

الامتيازات الجبائية لفائدة المستثمرين لدى شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية

1. وسّع القانون عدد 63 لسنة 2003 المؤرخ في 4 أوت 2003 مجال استعمال الأموال الذاتية لشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية التي تخول للمستثمرين لدى هذه الشركات الانتفاع بالامتياز الجبائي لتشمل إضافة إلى مناطق التنمية وقطاعات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة، الاستثمارات المنجزة من قبل الباعثين الجدد والاستثمارات الجديدة المنجزة من قبل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

2. يتمّ طرح الأرباح والمداخيل المعاد استثمارها لدى شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية :

* مع مراعاة الضريبة الدنيا المنصوص عليها بالفصلين 12 و 12 مكرّر من القانون عدد 114 لسنة 1989 مؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات وذلك في صورة استعمال شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لـ 30% على الأقل من أموالها الذاتية لتمويل :

- الاستثمارات المنجزة في مناطق التنمية, أو, و
- الاستثمارات المنجزة في قطاعات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة, أو, و
- الاستثمارات التي ينجزها الباعثون الجدد, أو, و
- الاستثمارات الجديدة التي تنجزها المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

* بصرف النظر عن الضريبة الدنيا المشار إليها أعلاه وذلك في صورة استعمال شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لـ80% على الأقل من أموالها الذاتية في تمويل الاستثمارات المذكورة أعلاه دون أن تقل نسبة استعمال أموالها الذاتية في الاستثمارات المنجزة بمناطق التنمية عن 50%.

في إطار دعم دور شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية في تمويل الاستثمار، وسَّع القانون عدد 63 لسنة 2003 المؤرَّخ في 4 أوت 2003 في مجال تدخلات شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية الذي يخوّل للمستثمرين لدى الشركات المذكورة الانتفاع بامتيازات جبائية وذلك بالسَّماح لهذه الشركات في استعمال أموالها الذاتية إضافة إلى استعمالها في تمويل الاستثمارات المنجزة في مناطق التنمية والاستثمارات المنجزة في قطاع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة، في تمويل الاستثمارات المنجزة من طرف الباعثين الجدد والاستثمارات الجديدة المنجزة من قبل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وتهدف هذه المذكرة إلى شرح أحكام القانون المذكور.

I. تذكير بالنظام الجاري به العمل قبل دخول القانون عدد 63 لسنة 2003 المؤرَّخ في 4 أوت 2003 حيَّز التنفيذ

في إطار تشجيع شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية على الاستثمار في مناطق التنمية وفي قطاعات التكنولوجيا، مكَّن الفصلان 39 و 48 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين الذين يستثمرون لدى شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية من طرح المداخل أو الأرباح المعاد استثمارها في الاكتتاب في رأس مال شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية أو المودعة لديها في صناديق ذات رأس مال تنمية، من قاعدة الضريبة وذلك في صورة إثبات شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية استعمالها لـ 30% على الأقل من أموالها الذاتية في اقتناء أسهم أو منابات اجتماعية :

- لشركات تنشط في قطاعات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة كما تمَّ ضبطها بالأمر عدد 929 لسنة 2003 المؤرَّخ في 21 أفريل 2003 ؛ (الملحق عدد I)

- لشركات تنشط في مناطق التنمية المنصوص عليها بالفصلين 23 و 34 من مجلة تشجيع الاستثمارات ؛ (الملحق عدد II والملحق عدد III)

أو في صورة إثباتها استعمالها لـ 80% على الأقل من أموالها الذاتية قصرا لاقتناء أسهم أو منابات اجتماعية لشركات تنشط في مناطق التنمية المذكورة.

وفي صورة استعمال على الأقل لنسبة 30% من الأموال الذاتية في تمويل الشركات المذكورة، لا يمكن أن يؤدِّي طرح المبالغ المعاد استثمارها لدى شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية إلى ضريبة تفلَّ عن الضريبة الدنيا المنصوص عليها بالفصلين 12 و 12 مكرَّر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرَّخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات والمحدّدة بـ :

- 20% من الربح الجملي الخاضع للضريبة قبل طرح الأرباح المعاد استثمارها بالنسبة إلى الأشخاص المعنويين ؛ و
- 60% من الضريبة على الدخل المستوجبة على الدخل الجملي قبل طرح المداخل المعاد استثمارها بالنسبة للأشخاص الطبيعيين.

ويمكن أن يشمل استعمال نسبة 30% على الأقل من الأموال الذاتية من طرف شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية الاستثمارات في مناطق التنمية والاستثمارات في قطاع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة معا أو أن يقتصر على استثمار واحد من هذه الاستثمارات.

غير أن الأرباح والمداخل المعاد استثمارها لدى شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية تطرح, بصرف النظر عن الضريبة الدنيا المنصوص عليها بالفصلين 12 و12 مكرّر المذكورين, في صورة استعمال شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية لـ 80% على الأقل من أموالها الذاتية قصرا في المساهمة في رأس مال شركات تنشط في مناطق التنمية المنصوص عليها بالفصلين 23 و34 من مجلة تشجيع الاستثمارات.

فيما يتعلق بشروط وطرق استعمال الأموال الذاتية لشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية, يمكن الرجوع إلى المذكرة العامة عدد 20 لسنة 2000.

II. إضافة القانون عدد 63 لسنة 2003 المؤرخ في 4 أوت 2003

1. تشجيع شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية على تمويل الاستثمارات المنجزة من طرف الباعثين الجدد والاستثمارات الجديدة المنجزة من قبل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

في إطار تشجيع شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية على تمويل استثمارات الباعثين الجدد والاستثمارات الجديدة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة, وتدعيم تدخلاتها لفائدة المشاريع التي تعترضها صعوبات تمويل, وسّع القانون عدد 63 لسنة 2003 المؤرخ في 4 أوت 2003 مجال استعمال الأموال الذاتية لشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية الذي يخول الانتفاع بطرح المبالغ المكتتبة في رأس مالها أو المودعة لديها في صناديق ذات رأس مال تنمية.

في هذا المجال مكّن القانون المذكور هذه الشركات من توظيف أموالها الذاتية إضافة إلى استعمالها في تمويل الاستثمارات المنجزة من قبل الشركات المنتسبة بمناطق التنمية, والاستثمارات المنجزة من قبل الشركات الناشطة في قطاعات تكنولوجيا الاتصال

والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة, في تمويل استثمارات الباعثين الجدد والاستثمارات الجديدة التي تنجزها المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

أ. الباعثون الجدد المعنيون بالتمويل من قبل شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية

يتعلق الأمر بالباعثين الجدد كما تم تعريفهم بالفصل 44 من مجلة تشجيع الاستثمارات. وفي هذا الصدد يعرف الفصل المذكور الباعثين الجدد باعتبارهم ينشطون في قطاعات الصناعة أو الخدمات أو السياحة, أو في قطاع الفلاحة والصيد البحري.

1. أ. الباعثون الجدد الناشطون في قطاعات الصناعة والخدمات والسياحة

يعتبر باعثين جددًا في قطاعات الصناعة والخدمات والسياحة الأشخاص الطبيعيون ذوو الجنسية التونسية سواء كانوا مجتمعين في شركة أم لا :

- * والذين لهم الخبرة والكفاءات الضرورية ,
- * يتحملون شخصيا وكامل الوقت مسؤولية التصرف في المشروع,
- * لا يملكون المعدات المنقولة والعقارية اللازمة ,
- * ينجزون أول مشروع استثمار ,

وحددت الكلفة القصوى للاستثمار في هذا الإطار بـ :

- 3 مليون دينار بالنسبة للاستثمارات المنجزة من طرف الباعثين الجدد في قطاعات الصناعة والخدمات ؛
- بين 5 و6 مليون دينار مع طاقة استيعاب تتراوح بين 40 و200 سرير بالنسبة لمؤسسات النزل.

2. أ. الباعثون الجدد الناشطون في قطاع الفلاحة والصيد البحري

يعتبر باعثين جددًا في قطاعات التنمية الفلاحية أو الصيد البحري طبقا لأحكام الفصل 27 من مجلة تشجيع الاستثمارات :

- أبناء الفلاحين أو الصيادين البحريين الذين لا يتجاوز سنهم 40 سنة والذين يمارسون نشاطهم الأصلي في ميدان الفلاحة أو الصيد البحري ؛
- الشبان الذين لا يتجاوز سنهم 40 سنة والذين يمارسون أنشطة فلاحية أو صيد بحري أو الذين اكتسبوا خبرة في هذا الميدان ؛

- الفنيين الحاملين لشهادات مؤسسات التعليم أو التكوين الفلاحي أو الصيد البحري.

وحددت كذلك الكلفة القصوى للاستثمار في هذه الحالة بـ500.000 دينار.

ب. المؤسسات الصغرى والمتوسطة المعنية بالتمويل من قبل شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية

يقصد بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة المنصوص عليها بالقانون عدد 63 لسنة 2003 المؤرخ في 4 أوت 2003 المؤسسات المشار إليها بالفصل 46 مكرّر من مجلة تشجيع الاستثمارات ويتعلّق الأمر بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تنشط في قطاعات الصناعة والخدمات والفلاحة والصيد البحري.

وحدّد الأمر عدد 484 لسنة 1999 المؤرخ في غرة مارس 1999 قائمة الأنشطة التي يمكن ممارستها من قبل المؤسسات الصغرى والمتوسطة. (الملحق عدد IV)

ج. طرق تدخل شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية في تمويل استثمارات الباعثين الجدد والاستثمارات الجديدة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

عملاً بأحكام الفصل 21 من القانون عدد 92 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 كما تمّ تنقيحه بالنصوص اللاحقة وخاصة بالقانون عدد 87 لسنة 1995 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995, تقوم شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية بتمويل الاستثمارات في شكل مساهمات لحسابها الخاص أو لحساب الغير ولغرض إعادة بيعها, في رأس مال الشركات, خاصة منها التي يحدثها الباعثون الجدد كما تمّ تعريفهم بمجلة تشجيع الاستثمارات أو الناشطة بمناطق التنمية.

وينصّ الفصل 22 من نفس القانون على أن شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية تتدخل خاصة بواسطة اكتتاب أو اقتناء أسهم أو شهادات استثمار وكلّ أصناف التدخلات الأخرى التي تعتبر كأموال ذاتية حسب التشريع الجاري به العمل. وينصّ نفس الفصل على أنّه لا يمكن لشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية امتلاك الأغلبية في رأس مال الشركات التي تقوم بتمويلها.

وعلى أساس ما سبق, يكون تمويل شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية لاستثمارات الباعثين الجدد أو للاستثمارات الجديدة للمؤسسات الصغرى أو المتوسطة عن طريق مساهمات في رأس المال. وبناء عليه, يجب أن يتعلّق الأمر بشركات يحدثها الباعثون الجدد كما تمّ تعريفهم آنفاً وبمؤسسات صغرى ومتوسطة في شكل شركات رؤوس أموال أو شركات ذات مسؤولية محدودة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه في كل الحالات يستوجب الانتفاع بالطرح بعنوان إعادة الاستثمار لدى شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية استعمال هذه الأخيرة لأموالها الذاتية حسب الحدود المشار إليها أعلاه قصرا في الاكتتاب في :

- أسهم جديدة الإصدار, أو
- شهادات استثمار جديدة الإصدار, أو
- منابات اجتماعية جديدة.

2. حدود طرح المداخل أو الأرباح المعاد استثمارها

2. أ. طرح الأرباح والمداخل المعاد استثمارها لدى شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية مع مراعاة الضريبة الدنيا

لا يمكن أن يؤدي طرح المبالغ المعاد استثمارها لدى شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية من قاعدة الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات إلى ضريبة نقل عن الضريبة الدنيا المنصوص عليها بالفصلين 12 و 12 مكرّر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات والمحدّدة :

* بـ 20% من الربح الجملي قبل طرح الأرباح المعاد استثمارها بالنسبة للأشخاص المعنويين ؛ و

* بـ 60% من الضريبة على الدخل المستوجبة على الدخل الجملي قبل طرح المداخل المعاد استثمارها بالنسبة للأشخاص الطبيعيين وذلك إذا بلغ تدخل شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية نسبة 30% من أموالها الذاتية لتمويل :

- استثمارات منتصبة في مناطق التنمية ؛ و أو
- استثمارات منجزة في قطاعات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة ؛ و أو
- استثمارات منجزة من طرف باعثن جدد ؛ و أو
- استثمارات جديدة منجزة من طرف مؤسسات صغرى ومتوسطة،

في هذا الإطار تجدر الإشارة أن القانون عدد 63 لسنة 2003 المؤرخ في 4 أوت 2003, لم يحدّد كيفية استعمال الأموال الذاتية لشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية باعتباره لم يحدّد نسبة معينة يجب استعمالها في استثمار معيّن. وبالتالي يمكن أن يشمل استعمال 30% من الأموال الذاتية على الأقلّ كلّ الاستثمارات المعنية, كما يمكن أن يقتصر على استثمار واحد من هذه الاستثمارات.

مثال عدد 1 :

لنفترض أنّ شركة حققت بعنوان سنة 2003 ربحا صافيا بـ 165 000 د وقامت بالاككتاب في رأس مال شركة استثمار ذات رأس مال تنمية بمبلغ 120 000 د (تمّ تحرير رأس المال المكتتب كليا). وقامت الشركة المذكورة بإرفاق تصريحها السنوي بالضريبة على الشركات بعنوان سنة 2003، بالتزام شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية باستعمال 20% من أموالها الذاتية لاقتناء أسهم حديثة الإصدار لشركات تنشط في قطاع السياحة الصحراوية بولاية توزر و 10% من أموالها الذاتية لاقتناء منابات اجتماعية جديدة لشركة تنشط في قطاعات تكنولوجيا الاتصال.

في هذه الحالة , تحتسب الضريبة المستوجبة على الشركة المعنية بعنوان سنة 2003 كما يلي :

- الربح الصافي	165 000 د
- طرح الأرباح المعاد استثمارها	120 000 د
- الربح الخاضع للضريبة	45 000 د
- الضريبة على الشركات المستوجبة	15 750 د
- الضريبة الدنيا (20% x 165 000 د)	33 000 د

باعتبار أن الضريبة الدنيا تفوق الضريبة على الشركات المستوجبة على الربح الخاضع للضريبة بعد طرح المبلغ المعاد استثماره, تكون الضريبة الدنيا مستوجبة أي 33000 د.

2. ب. طرح الأرباح أو المداخل المعاد استثمارها بصرف النظر عن الضريبة الدنيا

سعيًا لمزيد تشجيع الاستثمار في مناطق التنمية, خول القانون عدد 63 لسنة 2003 المؤرخ في 4 أوت 2003 للمستثمرين لدى شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية طرح المداخل والأرباح المعاد استثمارها لدى شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية من قاعدة الضريبة بصرف النظر عن الضريبة الدنيا وذلك إذا أثبتت شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية استعمالها لـ 80% على الأقل من أموالها الذاتية في تمويل الاستثمارات :

- المنجزة بمناطق التنمية ؛ و, أو
- المنجزة في قطاعات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة ؛ و, أو
- المنجزة من قبل الباعثين الجدد ؛ و, أو
- الجديدة التي تتجزها المؤسسات الصغرى والمتوسطة دون أن تقل نسبة استعمال هذه الأموال في مناطق التنمية عن 50%.

وتجدر الإشارة في هذه الحالة أن ما تبقى من نسبة استعمال الأموال الذاتية أي 30% يمكن أن يستعمل حسب اختيار شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية في استثمار واحد من الاستثمارات المعنية باستعمال الأموال الذاتية لشركات التنمية التي تخول حق الانتفاع بالامتياز الجبائي أو أن يوزع بين كل الاستثمارات المذكورة.

مثال عدد 2 :

لنأخذ من جديد معطيات المثال عدد 1 ولنفترض أن شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية قد التزمت باستعمال 80% من أموالها الذاتية كما يلي :

- 50% لاقتناء أسهم حديثة الإصدار ومنايات اجتماعية جديدة لشركات منتصبة بمناطق التنمية ؛
- 10% لاقتناء أسهم حديثة الإصدار لشركة تنشط في قطاع التكنولوجيا الحديثة ؛
- 10% في رأس مال مؤسسة أحدثها باعث جديد ؛
- 10% في استثمار جديد أنجزته مؤسسة صغرى.

في هذه الحالة، يمكن للشركة طرح كامل المبالغ المعاد استثمارها لدى شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية وذلك بصرف النظر عن الضريبة الدنيا. وبالتالي تساوي الضريبة على الشركات المستوجبة عليها $45\,000 \times 35\% = 15\,750$ د.

III . الفترة المحددة لاستعمال شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية لأموالها الذاتية

لمنح الوقت الكافي لشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية لاختيار الاستثمارات الناجعة واستعمال أموالها الذاتية في الحدود المستوجبة التي تخول حق الانتفاع بالامتياز الجبائي، تم منح شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية مدة أربع سنوات للاستجابة لشرط استعمال أموالها الذاتية في حدود 30% أو 80% حسب الحالة.

في هذه الحالة، يتم طرح الأرباح أو المداخل المعاد استثمارها لدى شركات الاستثمار ذات رأس المال تنمية، على أساس التزام شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية باستعمال أموالها الذاتية في الحدود المذكورة وذلك في أجل أقصاه نهاية السنة الرابعة التي تلي سنة تحرير رأس المال المكتتب أو سنة إيداع المبالغ لديها في صناديق ذات رأس مال تنمية.

وينجر عن عدم احترام شركة الاستثمار التزامها باستعمال أموالها الذاتية خلال الأربع سنوات وفي الحدود المذكورة دفع الضريبة المستوجبة وغير المدفوعة بعنوان المداخل أو الأرباح التي تم طرحها، تضاف إليها خطايا التأخير المتعلقة بها وذلك

بالتضامن بين شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية والمنافع بالطرح. (انظر المذكرة العامة عدد 20/2000)

مثال عدد 3 :

لنأخذ من جديد معطيات المثال عدد 2 ولنفترض أن في سنة 2006 لم تستعمل شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية سوى 30% من أموالها الذاتية في رأس مال شركة منتسبة بمناطق التنمية. في هذه الحالة تكون الشركة المعنية مطالبة بالتضامن مع شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية بدفع الفارق بين الضريبة الدنيا المستوجبة من طرف الشركة والضريبة المدفوعة فعليا, تضاف إليها الخطايا المتعلقة بها والمحتسبة طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل, وذلك كما يلي :

	- الضريبة على الشركات المدفوعة :
د 15 750	د 45 000 x 35%
	الضريبة الدنيا المستوجبة :
د 33 000	= د 165 000 x 20%
	- المتبقى للدفع :
د 17 250	= د 33 000 - د 15 750

تضاف إليه خطايا التأخير المستوجبة حسب التشريع الجبائي الجاري به العمل.

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي

الإمضاء : محمد علي بن مالك

ملاحق للمذكرة العامة عدد 2003/43

ملحق عدد I

قطاعات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة
(أمر عدد 929 لسنة 2003 مؤرخ في 21 أبريل 2003)

I. قطاعات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات

تشمل هذه القطاعات التكنولوجيات التي تمكن من نقل و تخزين ومعالجة وتوزيع وتأمين المعلومات سواء كانت مكتوبة أو مرئية أو مسموعة، وتصنف كالاتي :

(1) تطوير الوسائل والتجهيزات المعتمدة في قطاع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ويتعلق الأمر ب :

- ابتكار تجهيزات جديدة تستجيب للمواصفات الوطنية والعالمية المعمول بها في الوظائف الموكولة لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات ؛
- تطوير تجهيزات ذات علاقة بتكنولوجيات الاتصال والمعلومات لمزيد تحسين أو لتتويج أداء هذه التجهيزات ؛
- تحسين نسبة الاندماج بما لا يقل عن 20 بالمائة في صنع تجهيزات ذات علاقة بتكنولوجيات الاتصال والمعلومات.

(2) إنجاز أو تطوير برمجيات من شأنها تتويج أو تحسين أو إدخال وظائف جديدة على التجهيزات المستعملة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات مع مراعاة مقتضيات المواصفات المعتمدة وطنيا وعالميا وكذلك مواصفات الجودة.

(3) وضع أو تطوير برمجيات وتطبيقات قصد توفير أو إسداء خدمات ذات جدوى اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو تربوية أو علمية باعتماد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

(4) تطوير أو وضع برمجيات أو نظم تساعد على مزيد تأمين سلامة نظم المعلومات والاتصال بكافة مكوناتها.

(5) الأنشطة والبحوث الهادفة إلى توظيف المنظومات والبرمجيات قصد الاستجابة للحاجيات الوطنية وخصوصا منها المتعلقة باللغة والمحتوى والاستعمالات.

II. قطاعات التكنولوجيا الحديثة

- يضمّ هذا المحور جميع القطاعات التي يمكن الاستثمار فيها من :
- * استغلال أفكار أو منتجات أو آليات أو مواصفات أو مبتكرات تدعم القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات ؛
 - * تحقيق اقتصاد في الكلفة أو زيادة في الإنتاج أو تحسين في النوعية أو في الإنتاجية ؛
 - * تصنيع مواد أو منتجات أو آليات جديدة أو تركيز منظومات أو خدمات أو طرق جديدة أو طرق جديدة أو تطوير ما هو موجود منها.

ملحق عدد II

الجهات ذات الظروف المناخية الصعبة
والمناطق البحرية الناقصة استغلالاً
(أمر عدد 429 لسنة 1994 مؤرّخ في 14 فيفري 1994)

(1) المناطق ذات الظروف المناخية الصعبة

- ولاية قابس
- ولاية مدنين
- ولاية تطاوين
- ولاية قبلي
- ولاية توزر
- ولاية قفصة

وذلك بالنسبة لكلّ الأنشطة الفلاحية باستثناء الزراعات الكبرى البعلية
وتربية البقر الحلوب خارج المناطق السقوية.

(2) المناطق البحرية الناقصة استغلالاً كلّ السواحل التالية :

- ولاية جندوبة
- ولاية باجة
- ولاية بنزرت
- ولاية نابل في حدود المنطقة البحرية الكائنة بشمال الموازي المارّ عبر
برج قليبية وشمال خط انغلاق خليج تونس الرابط بين الرأس الطيب ورأس
سيدي علي المكّي وذلك باستثناء أنشطة تربية الأسماك والأحياء والمائية.

ملحق عدد III

مناطق تشجيع التنمية الجهوية

(أمر عدد 483 لسنة 1999 مؤرّخ في غرّة مارس 1999 كما تمّ تنقيحه بالأمر عدد 1080 لسنة 2003 المؤرّخ في 5 ماي 2003)

1. مناطق تشجيع التنمية الجهوية بالنسبة لأنشطة الصناعات المعملية والصناعات التقليدية وبعض أنشطة الخدمات

- معتمديات باجة الجنوبية وباجة الشمالية ومجاز الباب من ولاية باجة
- معتمديات زغوان والفحص وبئر مشارقة من ولاية زغوان
- معتمدية كندار من ولاية سوسة
- معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس
- معتمدية مارث من ولاية قابس
- معتمديتي سيدي علوان وملولش من ولاية المهدية
- معتمديتي القيروان الشمالية والقيروان الجنوبية من ولاية القيروان

1. مكرّر مناطق تشجيع التنمية الجهوية ذات الأولوية بالنسبة لأنشطة الصناعات المعملية والصناعات التقليدية وبعض أنشطة الخدمات

- ولاية قبلي
- ولاية توزر
- ولاية سيدي بوزيد
- ولاية القصرين
- ولاية الكاف
- ولاية قفصة
- ولاية جندوبة
- ولاية سليانة
- ولاية تطاوين
- معتمديات العلاء وحاجب لعيون والشبيكة والسبيخة وحفوز ونصر الله والوسلاتية وبوحجلة والشراردة من ولاية القيروان
- معتمديات نفزة وعمدون وتستور وتبرسق وقبلاط وتيار من ولاية باجة
- معتمديات الزربية والناظور وصواف من ولاية زغوان
- معتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة
- معتمديات مطاطة القديمة ومطاطة الجديدة والحامة ومنزل الحبيب من ولاية قابس

- معتمديات الغربية والعامرة وعقارب وجبنيانة وبئر علي بن خليفة والصخيرة والحنشة وقرقنة من ولاية صفاقس
- معتمديات أولاد الشامخ وهبيرة والسواسي وشربان من ولاية المهدية
- معتمديات جومين وسجنان والغزالة من ولاية بنزرت
- معتمديات مدينين الشمالية ومدينين الجنوبية وسيدي مخلوف وبن قردان وبني خدّاش من ولاية مدينين

2. مناطق تشجيع التنمية الجهوية بالنسبة لقطاع السياحة

السياحة الصحراوية :

- * ولاية توزر
- * ولاية قبلي
- * معتمديتي رمادة والذهبية من ولاية تطاوين
- * معتمديتي الحامة ومنزل الحبيب من ولاية قابس
- * معتمديات قفصة الشمالية وسيدي عيش والقصر وقفصة الجنوبية والقطار وبلخير والسند من ولاية قفصة

السياحة الجبلية

- * معتمديات بئر لحمر وتطاوين الشمالية وتطاوين الجنوبية وغمراسن والسمار من ولاية تطاوين
- * معتمدية بني خدّاش من ولاية مدينين
- * معتمديتي مطماطة الجديدة ومطماطة القديمة من ولاية قابس

السياحة الساحلية بالشمال

- * معتمديتي طبرقة وعين دراهم من ولاية جندوبة
- * معتمدية نفزة من ولاية باجة

السياحة الثقافية

- * دقة من معتمدية تبرسق
- * بلارجيا من معتمدية جندوبة الشمالية
- * شمتو من معتمدية جندوبة الشمالية
- * مكثر معتمدية مكثر
- * سبيطلة معتمدية سبيطلة
- * الكاف معتمدية الكاف
- * أوتيك معتمدية أوتيك
- * أوذنة من معتمدية مرناق
- * كركوان من معتمدية حمام الغراز

- * الجم معتمدية الجم
- * القيروان معتمدية القيروان
- * الوسلاتية معتمدية الوسلاتية
- * كسرى معتمدية كسرى
- * حيدرة معتمدية حيدرة
- * سليانة معتمدية سليانة
- * تيبور بوماجيس معتمدية الفحص
- * تيبار معتمدية تيبار
- * تستور معتمدية تستور

السياحة المتعلقة بالمحطات الاستشفائية بالمياه المعدنية :

- حمام سيدي بن عباس, حمام سيدي عبد القادر, حمام الشفاء, حمام النقراس, حمام العتروس وعين الحمام (أوتيك) من ولاية بنزرت.
 - حمام نفزة, حمام كف التوت, حمام سيالة من ولاية باجة.
 - حمام وشتاتة, حمام الورهانية, حمام علي ضوه, العين السفلى لحمام بورقيبة, العين العليا بحمام بورقيبة, العين الشعبية بحمام بورقيبة, حمام الصالحين, عين بومنن من ولاية جندوبة.
 - معتمدية زغوان, حمام الزربية, حمام جبل الوسط من ولاية زغوان,
 - حمام بزاز, حمام ملاق من ولاية الكاف,
 - حفرة سيدي بولعابة من ولاية القصيرين,
 - حمام عين البرج, حمام سيدي عبد القادر, حفرة الصغير, حمام الزارات, حفرة الخبايات من ولاية قابس,
 - حفرة رأس العين, حفرة جمنة من ولاية قبلي,
 - حفرة سيدي عبد القادر, حفرة نفطة, حمام البرمة, حمام الرجال من ولاية توزر,
 - حفرة تويلات بن قردان من ولاية مدينين,
 - حفرة سنقو, حفرة الفرش من ولاية تطاوين,
 - عين الفكرون, عين الكالاسيرا, عين الصبية, عين الشفاء, عين العتروس, العيون البحرية من ولاية نابل.
- (ألغيت وعودت بالفصل 2 من الأمر عدد 1080 لسنة 2003 المؤرخ في 5 ماي 2003).

السياحة البيئية والخضراء

- * محمية اشكل معتمدية تينجة
- * محمية بوهدمة معتمدية المازونة
- * محمية شعانبي معتمدية القصيرين
- * جزيرة قرقنة معتمدية قرقنة

سياحة الإيواء والتنشيط :

- كل معتمديات ولاية القصرين

(أضيفت بالفصل الأول من الأمر عدد 1080 لسنة 2003 مؤرخ في 5 ماي 2003)

2 . مكرر مناطق تشجيع التنمية الجهوية بالنسبة للسياحة الصحراوية بمناطق الحوض المنجمي

معتمديات : أم العرائس والمتلوي والرديف والمضيلة من ولاية قفصة

ملحق عدد IV

الأنشطة التي يمكن ممارستها في إطار مؤسسات صغرى ومتوسطة
(أمر عدد 484 لسنة 1999 مؤرخ في أول مارس 1999)

1) قائمة أنشطة الخدمات المخول لها الانتفاع بإعانة الدولة بعنوان تشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة

أ - خدمات معلوماتية

- * تطوير البرمجيات وصيانتها
- * تسويق معدات وخدمات إعلامية
- * مساعدة تقنية ودراسات وهندسة معلوماتية
- * بنوك بيانات وخدمات الاتصالات المعلوماتية
- * إدخال ومعالجة المعطيات

ب. خدمات في الدراسات والاستشارة والخبرات والمساعدة

- * الكشف والخبرة في المحاسبة
- * الكشف والخبرة في الطاقة
- * الكشف والخبرة في التكنولوجيا
- * دراسات اقتصادية وقانونية واجتماعية وفنية وإدارية
- * دراسات في الصناعة
- * دراسات في التسويق
- * المراقبة والخبرة في الكيفية والكمية
- * دراسات واستشارات في الملكية الصناعية والتجارية
- * التصديق على المؤسسات
- * تجارب وتحاليل فنية
- * دراسات في مجال البيئة

ج. خدمات البحوث من أجل التنمية

د. التكوين المهني

هـ. خدمات أخرى

- * صيانة المعدات والتجهيزات
- * تركيب المصانع
- * تركيز التجهيزات الالكترونية وتجهيزات الاتصالات

* تجديد وإعادة تهيئة القطع والمعدات الصناعية وغير الصناعية
* الهندسة الصناعية
* غسالة صناعية

(2) قائمة الأنشطة الصناعية المخول لها الانتفاع بإعانة الدولة بعنوان تشجيع المؤسسات الصناعية الصغرى والمتوسطة

I. الصناعات المصدرة كليا

II. الصناعات غير المصدرة كليا التابعة للقطاعات التالية

أ. قطاع الصناعات الفلاحية والغذائية

1. عمليات تحويل الحبوب والدقيق

* صناعة الدقيق المعد للأطفال

2. صناعات التبريد

* مستودعات التبريد

* تجهيزات لتجميد الأغذية

* صناعة الثلج

ب. قطاع صناعات مواد البناء والخزف والبلور

1. صناعات مواد البناء ما عدى مواد الخزف والبلور والمواد غير القابلة للاحتراق

* استخراج الرخام والحجر الرخامي

2. صناعات الخزف

* صنع مواد للتجهيز الصحي

* صنع الحجر الرملي الصالح للبناء والمواد الخزفية المعدة لصناعة الجليز الحجري

* صناعة جليز الخزف الطيني

* صناعة الخزف الفني

3. صناعة الزجاج

* البلور المسطح (ما عدى الورق منه والمرايا)

* زجاج مجوف غير صالح للاستعمال التقني

* أرصفة, آجر, جليز, قرميد و مواد أخرى من الزجاج المسيل والزجاج المقولب

الصالح للبناء

* زجاج تقني (بلور المخابر, بلور التضوئة, فوانيس وأنابيب للقناديل

وزجاج صالح للعزل)

* زجاج بصري

ج. قطاع الصناعات الكيماوية

1. الصناعات الكيماوية العضوية والنفطية والتركيبات العضوية

* إنتاج ومعالجة المواد المذيبة والمخففة

- * إنتاج الكحول والحوامض العضوية
- * إنتاج ومعالجة المواد الملونة ذات الأصل العضوي

2. صناعة الغاز للاستعمال الصناعي والطبي المضغوط أو المحلول أو السائل أو الصلب
3. استخراج وتحويل مواد حيوانية أو نباتية ذات الاستعمال الصناعي ما عدى المواد الغذائية
4. صناعات تتعلق بتقطير وتحويل الزيوت الأساسية بما في ذلك إنتاج المركبات العطرية
5. صناعة مواد ذات استعمال صيدلي أو بيطري
6. صناعة المواد المبيدة السائلة أو الصلبة أو الغازية ذات الاستعمال الفلاحي
7. صناعة المواد الكيماوية ذات الاستعمال الصناعي بما في ذلك مواد صيانة الآلات الميكانيكية والحديدية ومواد المعالجة المستعملة في صناعات النسيج والجلد.

د. قطاع الصناعات المختلفة :

1- صناعة الورق وفنون الرسم

- * عجين الورق
- * ورق الطباعة والكتابة والتصوير
- * ورق لصناعات مختلفة (مثل ورق السجائر والورق المستعمل للتصفية والورق المشبع والقطن السلولوزي والورق المستعمل في الكوابل إلخ...).
- * ورق التغليف واللف
- * تكييف وتفصيل الورق المقوى المموج الصالح للتعليب
- * تكييف وتفصيل الورق المقوى الدقيق الصنع والورق المقوى من الطراز الرفيع
- * طباعة الورق والورق المقوى
- * طباعة المعادن
- * فنون أخرى للرسم : (حفر ضوئي, حفر فطو كيميائي)

2. صناعات تحويل المواد البلاستيكية

- * صناعة ألواح مسطحة, أوراق وأشرطة صالحة للاستعمال في القطاع الفلاحي
- * صناعة قطع مواد صالحة للقطاع الزراعي والصيد البحري ماعدى الأوراق والأنابيب الكبيرة والصغيرة

3. صناعات مختلفة أخرى

- * إنتاج الأفلام
- * تعليب ولف المواد المختلفة
- * رسكلة وتثمين الفضلات والنفايات

هـ - قطاع صناعات النسيج والملابس والجلد

1. صناعة المنسوجات

- * الغزل
- * النسيج
- نسيج قطني ما عدى النسيج المخملي والباش
- نسيج قطني مختلط
- الأغطية والمنسوجات الصوفية
- نسيج حريري
- نسيج مخملي
- نسيج طبي
- * عمليات إتمام المنسوجات
- تبييض وصبغ الأقمشة
- إتمام المنسوجات
- * عمليات معالجة وإتمام الخيوط
- عملية مضاعفة الخيوط
- إتمام الخيوط (تبييض, صقل, صبغ...).
- * صنع الأقمشة المغلفة والمشتمعة وغير المنسوجة واللباد
- * صنع مواد تغليف الجدران وأديم الأرض
- * صنع المطروقات
- * صنع الخيوط والأحبال وشباك الصيد البحري
- * صنع الحاشية والظفائر والأزرار المنسوجة
- * **صنع منتوجات نسيجية لاستعمالات طبية وصيدلية ما عدى صناعة الوات**

2- إنتاج الخيوط الاصطناعية والمركبة

3- صناعة الجلد والأحذية

* دباغة الجلود صغيرة الحجم

* صناعة الأحذية

* صناعة الأحذية من الجلد

* صناعة أجزاء تكميلية لصنع الأحذية

* صنع منتوجات الجلد

و- قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية

- * صناعة تجهيزات الكترونية وأجزائها وقطع الغيار منها
- * صناعة قطع الكترونية ذات استعمال صناعي وأجزائها وقطع الغيار منها
- * صناعة أجهزة الاتصالات وأجزائها وقطع الغيار منها
- * صناعة آلات للقياس والوزن والتعديل غير الكهربائي
- * صناعة السفن وأجزائها وقطع الغيار منها
- * صناعة التعليب المعدني وأجزائها وقطع الغيار منها
- * صناعة أجهزة الإرسال وأجزائها وقطع الغيار منها

- * أقفال السوائل ومعدات لمقاومة الحرائق وأجزائها وقطع الغيار منها
- * صناعة معدات للشحن والرفع وأجزائها وقطع الغيار منها
- * صناعة معدات للبناء والمناجم والمقاطع وأجزائها وقطع الغيار منها
- * صنع تجهيزات صناعية أخرى وأجزائها وقطع الغيار منها.